الأمم المتحدة

الجمعية العامة

Distr.
GENERAL

A/31/152
11 August 1976
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH/FRENCH/RUSSIAN

الدورة الحادية والثلاثون
البند ٧٦ من جدول الأعمال المؤقت*

ما للاعمال العالمي لحق الشعوب في تقرير المصير وللاسراع في منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة من اهمية لضمان حقوق الانسان ومراعاتها على الوجه الفعال

تقرير الأمين العام

المحتويات

	الصفحة
أولا ـ مقدمة	٣
ثانيا ـ الردود الواردة من الحكومات	
ايران	٤
بوتسوانا	٤
جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية	٥
جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية	٦
رومانيا	٨
فنلندا	١٢
قبرص	١٤
الكويت	١٤

* A/31/150 .

المحتويات (تابع)

الصفحة

النمسا ١٥

اليونان ١٥

ثالثا — الردود الواردة من المنظمات الاقليمية الحكومية

المجلس الأوروبي ١٧

منظمة الدول الأمريكية ١٧

رابعا — الردود الواردة من منظمات غير حكومية

اتحاد المحامين العرب ١٨

الحلف التعاوني الدولي ١٨

معهد عموم افريقيا للانماء ١٨

منظمة تضامن الشعوب الافريقية الآسيوية ١٩

منظمة المدن المتآخية ١٩

هيئة العفو الدولية ٢٠

أولا - مقدمة

١ - في القرار ٣٢٨٢ (د - ٣٠) المؤرخ في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥، اكدت الجمعية العامة من جديد، في جملة امور، ما للاعمال العالمي لحق الشعوب في تقرير المصير والسيادة القومية والسلامة الاقليمية وللاسراع في منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة من اهمية باعتبارها من الامور الضرورية للتمتع بحقوق الانسان؛ واكدت من جديد شرعية كفاح الشعوب من اجل الاستقلال والسلامة الاقليمية والتحرر من السيطرة الاستعمارية والاجنبية والاستعباد الاجنبي بجميع الوسائل المتاحة، بما في ذلك الكفاح المسلح؛ ولاحظت مع التقدير المساعدات المادية وغيرها من اشكال المساعدة التي تواصل تلقيها الشعوب الخاضعة للأنظمة الاستعمارية والاجنبية من الحكومات، ووكالات الامم المتحدة، والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية ودعت الى زيادة هذه المساعدات الى اقصى حد؛ وقررت ان يبقى هذا البند قيد النظر في دورتها الحادية والثلاثين استنادا الى التقارير المطلوب من الحكومات ووكالات الامم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية تقديمها بشأن تعزيز المساعدة المقدمة للأقاليم والشعوب المستعمرة الواقعة تحت السيطرة الاجنبية والاستعباد الأجنبي.

٢ - ويتضمن التقرير الحالي الردود الموضوعية التي وردت حتى ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٧٦ من حكومات الدول الاعضاء في الامم المتحدة (القسم "ثانيا")، والمنظمات الحكومية الدولية الاقليمية (القسم "ثالثا")، والمنظمات غير الحكومية (القسم "رابعا")، بشأن الاجراءات المتخذة وفقا للقرار المذكور اعلاه. وقد اوضحت اثنتان من حكومات الدول الاعضاء (هما بربادوس وملديف) واربع منظمات غير حكومية (الاتحاد البرلماني الدولي، اتحاد الاقتصاديين العرب، الاتحاد الانساني والاخلاقي الدولي، الحلف النسائي الدولي) انه لا يوجد لديها ما تقدمه من معلومات.

٣ - ويمكن الاطلاع على المعلومات بشأن الاجراءات التي اتخذتها الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة في تقرير الأمين العام (A/31/65 and Addendum) المعد وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٤٢١ (د - ٣٠) المؤرخ في ٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٥.

ثانيا - الردود الواردة من الحكومات

ايـــــران

[الاصل : بالانكليزيـــــــة]
[١٠ حزيران/يونيـــه ١٩٧٦]

لقد عمدت الحكومة الايرانية ، تمشيا مع سياستها القومية ووفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، الى القيام دائما بتقديم تأييدها ، بصورة نشطة ، لحق الشعوب المستعمرة في تقرير مصيرها ، ووقفت دائما ضد الفصل العنصري وكافة اشكال التمييز العنصري . وفي اطار هذه السياسة ذاتها ، اسهمت في صندوق منظمة الوحدة الافريقية للمساعدة في اغراض الكفاح ضد الاستعمار والفصل العنصري ، كما اسهمت في صناديق اخرى انشأتها الامم المتحدة للجنوب الافريقي . وقد قدمت ، من خـــلال مساهماتها هذه ، مساعدة متواصلة للشعوب المستعمرة .

بوتسوانـــا

[الاصل : بالانكليزيـــــــة]
[١ حزيران/يونيـــه ١٩٧٦]

تود حكومة بوتسوانا الاشارة الى انه لا يوجد لديها ما تقدمه من افكار او معلومات اخـــرى جديدة عدا ان تصرح بأنها سوف تواصل التعاون مع المنظمات الدولية ومع الحكومات الاخرى فـــي محاولة تحقيق الحرية والاستقلال للشعوب التي ما زالت ترزح تحت الحكم الاستعماري .

وقد تهتم سعادتكم بأن تلاحظ هنا الجهود التي يبذلها رئيس جمهورية بوتسوانا ، بالاشتراك مع القادة الافارقة الآخرين ، بهدف تحقيق حكم الاغلبية في روديسيا بالطرق السلمية ، ولمناشـــدة اولئك الاعضاء في المجتمع الدولي ، الذين يكونون في موقف افضل يمكنهم من ذلك ، تقديم اى مساعدة يستطيعون تقديمها للجماهير المناضلة في زمبابوى وناميبيا واماكن اخرى ، ولا سيما في المجـــال الانساني .

وتعتبر بلدنا مأوى للاجئين السياسيين الفارين من الاضطهاد في بلدانهم هم .

ودعوني مرة اخرى اؤكد لسعادتكم تعاوننا في هذا الميدان .

جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية

[الاصل : بالروسية]
[٦ تموز/يوليه ١٩٧٦]

كانت جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية وما زالت تعترف بحق الشعوب في تقرير المصير، وهي تعمل على تأييد الرغبات المشروعة لدى البلدان والشعوب المستعمرة في التمتع بحق السيادة على مواردها الطبيعية .

وانطلاقا من هذا المبدأ فان جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية تشارك في الاعمال الدولية الرامية الى استئصال بقايا الاستعمار بجميع اشكاله ومظاهره استئصالا تاما وعاجلا . وعلى وجه التحديد فعندما يجرى النظر في المسائل المتعلقة بحق الشعوب في تقرير المصير ، داخل الامم المتحدة او المنظمات الدولية الاخرى ، فان جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية دائما ما تؤيد او تبادر بالتقدم او المشاركة في صياغة قرارات ومقررات من شأنها ان تساعد على التعجيل بتحقيق مبادئ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة .

وان جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، التي تؤيد تأييدا حازما كفاح شعوب العالم ضد الاستعمار والاستعمار الحديث ، لتستنكر سياسة الدول الامبريالية الاعضاء في حلف شمال الاطلسي وغيرها من البلدان التي تقدم المعونة العسكرية والاقتصادية والسياسية وغيرها من اشكال المعونة الى الانظمة العنصرية في الجنوب الافريقي ، مشجعة بذلك العنصريين على قمع تطلعات ناميبيا وزمبابوى وغيرهما من بلدان وشعوب القارة الافريقية نحو تقرير المصير والاستقلال .

ويشارك وفد جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية في اعمال اللجنة الخاصة المعنية بالفصل العنصرى ، مؤيدا بنشاط التدابير الرامية الى تعبئة المجتمع العالمي للكفاح ضد ايديولوجية وممارسة الفصل العنصرى الذى يمثل احد اسلحة القمع الاستعمارى . وهكذا فقد شارك ممثلو اوكرانيا في اعمال الحلقة الدراسية المعنية بمسائل القضاء على الفصل العنصرى وتأييد الكفاح التحررى في افريقيا الجنوبية ، التي عقدت في ايار/مايو من هذا العام بمدينة هافانا عاصمة جمهورية كوبا .

كذلك تشارك جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية في اعمال اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، حيث تعمل من اجل انسحاب القوات الاسرائيلية من جميع الاراضي العربية التي احتلتها اسرائيل في عام ١٩٦٧ وتأمين الحقوق المشروعة لشعب فلسطين العربي بما في ذلك حقه غير القابل للتصرف في تأسيس دولته الخاصة .

والى جانب مشاركة اوكرانيا في الاعمال ذات الطابع الدولي ، فهي تتخذ بانتظام داخل الجمهورية مختلف التدابير المكرسة لكفاح الشعوب من اجل حق تقرير المصير وضد الاستعمار والتمييز العنصرى . فقد جرى في ايار/مايو من عام ١٩٦٧ الاحتفال بيوم افريقيا ، كما اقيم اسبوع للتضامن

مع شعوب الجنوب الافريقي . وقد كرس اجتماع لممثلي مجتمع العاصمة الاوكرانية للاحتفال بهاتين المناسبتين . وتسلط وسائط الاعلام الجماهيرى الاضواء باستمرار على الجوانب المختلفة لكفاح الشعب الوطني التحررى .

وترى جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ان الاتجاه نحو الانفراج الدولي من شأنه ان يساعد على اتاحة فرص مناسبة بالفعل للتعجيل بعملية التحرر القومي والاجتماعي ، وازدياد تلاحم جميع القوى المعادية للاستعمار في الكفاح ضد الامبريالية والاستعمار الجديد والرجعية . وان جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، آخذة هذا في الاعتبار ، ستظل تعمل من اجل اتخاذ تدابير فعالة تستهدف تصفية بقايا الاستعمار والعنصرية والفصل العنصرى تصفية تامة .

جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية

[الاصل : بالروسية]
[١٠ حزيران/يونيه ١٩٧٦]

تفسر جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية مفهوم " حق تقرير المصير " على انه الحق غير المشروط لكل شعب في تحديد مصيره ، بما في ذلك اختيار الهيكل الاجتماعي والسياسي ، وفقا لارادته ورغبته المعبر عنهما بحرية . وحق تقرير المصير هو ملك لجميع الشعوب سواء كان لديها نظام للدولة ام لم يكن . وقد ارسي مبدأ التساوى في الحقوق بين الشعوب وحقها في تقرير المصير في عدد من اهم الوثائق الدولية ، منها ميثاق الامم المتحدة والعهدان الدوليان الخاصان بحقوق الانسان . وبالتالي فان حرمان احد الشعوب من حقه في تقرير المصير يمثل انتهاكا صارخا لأحد المبادئ التي يرتكز عليها القانون الدولي .

ان جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية لتقدر تقديرا كبيرا ما قامت به الامم المتحدة من وضع واعتماد عدد من الوثائق الهامة التي ارسي فيها الطابع القانوني لمبدأ حق الشعوب في تقرير المصير ، ويتجسد هذا على افضل نحو في اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . وكما ورد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) فان الاعلان " قد قام وسيظل يقوم بدور هام في مساعدة الشعوب الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية في كفاحها من اجل الحرية والاستقلال " .

ومما يؤكد ، بشكل خاص ، الاهمية البالغة لمبدأ حق تقرير المصير في تأمين حقوق الانسان ومراعاتها ، على نحو فعال ، ان المادة الاولى في كل من العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الانسان تؤكد حق جميع الشعوب في تقرير المصير .

وتعلق جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية اهمية كبرى على تطبيق حق الشعوب في تقرير المصير تطبيقا فعالا ، بوصفه شرطا هاما للتطور الاقتصادى والاجتماعي المضطرد . وقد كان

النجاح الذى احرزته جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية في المجال الاقتصادى والاجتماعي وفي المجال السياسي معتمدا ، الى حد كبير ، على التطبيق الفعلي والمضطرد لمفهوم حق الأمم في تقرير المصير ، الذى صاغه ف . ا . لينين مؤسس الدولة السوفياتية . وتدل تجربة جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية في هذا المجال ، دلالة مقنعة ، على ان التطبيق الفعال لحق تقرير المصير هو احد الشروط اللازمة لتقدم الشعوب اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا .

وترى جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ان عبارة " الشعوب الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية والاجنبية " تعني تلك الشعوب والبلدان والاقاليم المحرومة من الاستقلال السياسي والاقتصادى او المحتلة نتيجة للعدوان المسلح . والنظام الاستعمارى يعني استعباد واستغلال الشعوب والبلدان والاقاليم عن طريق القهر العسكرى والسياسي والاقتصادى . واستنادا الى المبادئ المعروفة الواردة في اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، وخاصة الى ما ورد فيه من ان " الابقاء على الاستعمار يعيق انماء التعاون الاقتصادى الدولي ، ويحول دون الانماء الاجتماعي والثقافي والاقتصادى للشعوب غير المستقلة ، يناقض مثل الامم المتحدة للسلم العالمي " ، فان جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية تؤيد باصرار الكفاح العادل الذى تشنه الشعوب الواقعة تحت النير الاستعمارى ، في سبيل الاستقلال .

وتسترشد جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية في سياستها بالواجب المطروح في المؤتمر الخامس والعشرين للحزب الشيوعي بالاتحاد السوفياتي ، والمتمثل في القضاء التام على " جميع بقايا نظام القهر الاستعمارى ، والانتقاص من مساواة واستقلال الشعوب ، وعلى جميع بؤر الاستعمار والعنصرية " . وتعمل جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية بثبات وحزم من اجل التطبيق الفورى والتام لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، وسوف تظل تؤيد ، مستقبلا ، اتخاذ تدابير حازمة وفعالة تستهدف القضاء على بقايا الاستعمار والعنصرية والفصل العنصرى . وستواصل جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، كسابق عهدها ، تقديم العون الى الشعوب العربية من اجل ازالة آثار العدوان الاسرائيلي ، ومن اجل اتاحة الفرصة للشعب العربي في فلسطين لانشاء دولته القومية .

ولقد خلفت التغيرات الايجابية الجارية في الموقف الدولي في السنوات الاخيرة ، وخاصة عملية الانفراج ، آثارا حميدة على نمو كفاح الأمم المضطهدة من اجل حريتها . وان انهيار الامبراطوريات الاستعمارية البرتغالية وظهور دول جديدة ذات سيادة ، اصبحا يمثلان معلما بارزا على طريق الكفاح من اجل القضاء التام والنهائي على الاستعباد الاستعمارى في القارة الافريقية .

غير ان بقاء نظامي افريقيا الجنوبية وروديسيا الاستعماريين العنصريين في الجنوب الافريقي يشكل تهديدا للسلم والامن في هذه المنطقة ، كما يمثل تحديا للمجتمع الدولي بأكمله . وتواصل السلطات الحاكمة في كل من جمهورية افريقيا الجنوبية وروديسيا ، بمساعدة الاحتكارات الاجنبية ، سياستها المتسمة بالتمييز العنصرى والقمع ؛ منتهكة بذلك العديد من قرارات الامم المتحدة التي

تدين الفصل العنصرى والعنصرية بوصفهما جريمة ضد البشرية . وتؤيد جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية المطالبة بانهاء الاحتلال غير المشروع لأراضي ناميبيا من قبل نظام فورستر ، واتاحة الفرصة لشعب هذا الاقليم ليقرر مصيره بمفرده . وتعرب جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية كذلك عن تضامنها مع شعب زمبابوى في كفاحه العادل من اجل حق تقرير المصير ، كما تعمل على ايجاد حل سريع لهذه المسألة على اساس قرارات الامم المتحدة المعروفة ووفقا لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة .

وان جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية مستعدة لمواصلة تقديم العون المتعدد الجوانب في المستقبل ، الى الشعوب المكافحة ضد الاستعمار والعنصرية ، كما انها ستواصل تأييدها لقرارات الامم المتحدة الرامية الى التعجيل بتطبيق حق الشعوب المستعمرة في تقرير المصير وفي احترام حقوق الانسان وحرياته الاساسية في جميع الاقاليم . وهذا الموقف المبدئي الذى تلتزم به جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية يتصف بالدوام والمبدئية . وكما اكد ل . أ . برجنيف الامين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي في تقرير اللجنة المركزية الى المؤتمر الخامس والعشرين للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي ، فان " احترام الحق المقدس لكل شعب وكل بلد في اختيار طريق تطوره ، هو المبدأ الراسخ في السياسة الخارجية اللينينية " .

رومانيـــا

[الاصل : بالفرنسيـــة]
[١٢ تموز/يوليـــه ١٩٧٦]

ترى جمهورية رومانيا الاشتراكية ان احد الشروط الاساسية لمراعاة حقوق الانسان هـــو الاحترام الدولي والفعلي لحق كل شعب في الوجود والاستقلال والحرية ، وكذلك حقه في ان يختار منفردا طرقه الانمائية وفقا لتطلعاته الاساسية نحو التقدم والازدهار . وقد اشارت رومانيا عدة مرات الى ان من الضرورة التي لابد منها اليوم ، اكثر من اى وقت مضى ، احترام حق كل شعب في الاستقلال والحرية كشرط اساسي لايجاد جو من السلم والتعاون الدولي ، ولاقامة علاقات جديدة مبنية علـــى المساواة والانصاف والاحترام المتبادل بين جميع شعوب العالم . وان الحياة الدولية لتجعل من بين قضايا الساعة اليوم ضرورة قيام المجتمع العالمي بأسره بتكثيف جهوده للقضاء الكامل على الاستعمـــار والاستعمار الجديد وجميع اشكال السيطرة على الامم الاخرى واضطهادها ، ولحصول جميع شعـــوب العالم على استقلالها القومي ، من اجل نموها السيادى الاقتصادى والاجتماعي .

وان حق الشعوب في تقرير المصير ، الذى تم الاعتراف به عمليا وعالميا باعتماد اعلان منـــح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة عام ١٩٦٠ ، فهو حق يجرى تأكيده في جميع قارات العالم . وان توكيد هذا الحق ليتخذ في ايامنا هذه قيما جديدة ، اذ يتصل اتصالا وثيقا بحق كل شعب في

ان يختار بحرية طرقه الانمائية الاقتصادية والاجتماعية ، وان يستخدم موارده المادية والبشرية وفقا لمصالحه ، وان يحقق تقدما جديدا على طريق الانماء الاقتصادى والعلمي والثقافي .

وقد دعمت رومانيا نتيجة لذلك كفاح الشعوب في سبيل تحررها من السيطرة الاستعمارية ، وحصولها على استقلال سياسي واقتصادى حقيقي .

وتشجب رومانيا كذلك شجبا حازما سياسة الاستعمار الجديد والتمييز العنصرى والفصل العنصرى التي تشكل عقبة في طريق ممارسة الحق المشروع في تقرير المصير والاستقلال ، كما تشكل في الوقت نفسه شكلا من اكثر اشكال انتهاك حقوق الانسان وحشية . ويشير برنامج الحزب الشيوعي الروماني لاقامة المجتمع الاشتراكي على اساس الانماء المتعدد الجوانب ، وللسير برومانيا قدما نحو الشيوعية ، الى ان رومانيا ستضع اساسا لتعاونها وتضامنها مع الدول التي تناضل من اجل نموها المستقل ، في الكفاح ضد الامبريالية والاستعمار والاستعمار الجديد " احترام حق كل شعب في ان يكون سيد مصيره وان يبني مستقبله كما يرغب . ويهدف هذا التضامن الى تعزيز استقلال وسيادة كل دولة . واننا لندعم دعما فعالا كفاح جميع الشعوب وحركات التحرير الوطني ضد السيطرة الاجنبية ومن اجل الحرية والاستقلال " .

ان الشعب الروماني قدم ويقدم كل دعمه السياسي والدبلوماسي والمعنوى والمادى لحركات التحرير القومي ، وللدول الحديثة الاستقلال ، اعرابا عن تضامنه النضالي مع الشعوب المكافحة من اجل توكيد حقها في الوجود الحر والاستقلال .

وقد جرت الاشارة ، لدى اللقاءات التي عقدت بين الرئيس نيكولاى شاوشسكو وممثلي حركات التحرير القومي والدول الجديدة ، الى موقف رومانيا المثل تبعا لذلك في مساندة حق كل شعب في الاستقلال ، والى ضرورة القضاء العاجل على آخر بقايا النظام الاستعمارى . وقد بيّن الرئيس نيكولاى شاوشسكو مؤخرا " ان رومانيا تربطها بهذه البلدان تطلعات مشتركة نحو التقدم والازدهار ، كما يشدها اليها الكفاح من اجل القضاء على السياسة القديمة غير المنصفة ، ومن اجل العمل لقيام علاقات جديدة بين الدول على اساس المساواة " .

وقد تجسد دعم رومانيا لهذه الشعوب على صعيد علاقاتها مع البلدان وحركات التحرير القومي المذكورة ، كما تجسد في نطاق الامم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية .

وقد ساندت رومانيا مساندة فعالة كفاح حركات تحرير موزامبيق ، وانغولا ، وغينيا بيساو ، وسان تومي وبرنسيبي ، وجزر الرأس الاخضر ، من اجل بلوغ شعوب هذه البلدان استقلالها ، وذلك بالترحيب بانتصار هذه الشعوب وبالاقامة الفورية للعلاقات الدبلوماسية مع الدول الجديدة .

وقد زارت رومانيا ، خلال العامين ١٩٧٥ - ١٩٧٦ ، وفود حكومية من بلدان حصلت حديثا على الاستقلال ، كما قامت وفود رومانية بزيارة هذه الدول . وجرى التوقيع في هذه المناسبات على وثائق سياسية دبلوماسية وقانونية واقتصادية هامة ، تم التأكيد فيها على المبادئ التي بمقتضى ان

تنظم العلاقات بين الدول ، كما جرت الاشارة فيها الى تصميم الموقعين على النضال من اجل احترام حق الشعوب في الاستقلال ، وزيادة ما يقدم من دعم لحركات التحرير القومي في الاقاليم التي ما زالت في حالة تبعية .

وقد عملت رومانيا بحزم وستعمل مستقبلا من اجل انماء تعاونها ، على عدة مستويات ، مع البلدان التي نالت استقلالها حديثا ، مقدمة بذلك دعمها للانماء الاقتصادي والعلمي والثقافي لهذه الدول الفتية . ان في رومانيا حاليا ما يقرب من ٤٠٠٠ شاب من البلدان الافريقية يقومون بدراساتهم الجامعية ، او بدورات تدريبية تخصصية . ويقوم في الوقت نفسه ما يزيد على ١٢٠٠٠ من المختصين الرومانيين ببذل نشاطهم في عدد من الدول الافريقية الناشئة ، خلال عام ١٩٧٦ ، بالاسهام في انشاء وحدات اقتصادية وتدريب الاطر الفنية ، وتحسين العون الطبي ، وما الى ذلك .

ولقد قدمت رومانيا كذلك لهذه الدول مساعدات كثيرة بالأغذية والادوية وغيرها من المواد ، لمساعدتها في التغلب على الصعوبات الاقتصادية المتولدة عن حالة التخلف التي حكم بها عليها الاستغلال الاستعماري منذ قرون .

ولا تعترف رومانيا بنظامي الحكم العنصريين لافريقيا الجنوبية وروديسيا ، كما لا تقيم معهما اي نوع من انواع العلاقات ، وهي بذلك تطبق القرارات التي اعتمدتها الامم المتحدة في هذا الاتجاه تطبيقا دقيقا . كما انها تدين استمرار النظام العنصري لافريقيا الجنوبية في احتلاله غير الشرعي لناميبيا ، كما تعلن وجوب اعتماد تدابير فعالة ترمي الى منح الاستقلال لهذا الاقليم .

وترى رومانيا ان من الواجب ، في عصرنا هذا الذي تزداد فيه ضرورة اقامة علاقات دولية مبنية على احترام حقوق الشعوب غير القابلة للتصرف ، اعتماد تدابير حازمة لدعم الشعب الذي يقوم النظام العنصري في افريقيا الجنوبية باخضاعه واستغلاله . وقد اعتمد بلدنا بوحي من هذه الروح ، موقفا واضحا حازما لدى انعقاد جلسة مجلس الامن على اثر الحوادث الدامية التي وقعت في جمهورية افريقيا الجنوبية ، شاجبا الجرائم التي اقترفها النظام العنصري لهذا البلد والتي تشكل انتهاكات فاضحة لحقوق الانسان الاساسية ، معربا في الوقت نفسه عن تضامنه مع كفاح شعب افريقيا الجنوبية من اجل القضاء على الفصل العنصري ، وفي سبيل تحرره القومي .

وفي الامم المتحدة ، اعلنت رومانيا عدة مرات عن وجوب اعتماد تدابير فعالة تؤدي بطبيعتها الى الاسهام في القضاء على الاستعمار والاستعمار الجديد ، وعلى جميع الممارسات التي تولدت عن ذلك في الحياة الدولية . فالوثيقة الخاصة بموقف رومانيا بشأن تحسين نشاط الامم المتحدة وتحقيق ديمقراطيته (الوثيقة A/C.6/437 ، المؤرخة في ٣ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٥) ، تشير الى ان " احدى الحتميات الاساسية لعصرنا الحاضر تتمثل في القضاء النهائي على الاستعمار بشكليه القديم والجديد وعلى العنصرية والفصل العنصري ... " .

وفي هذا الصدد ، تقترح رومانيا في الوثيقة المذكورة ان يعلن في ميثاق الامم المتحدة " بكل وضوح القضاء الكامل والنهائي على الاستعمار بشكليه القديم والجديد وعلى العنصرية ، وتصميم جميع الدول الاعضاء ، وتصميم المنظمة نفسها والمجتمع الدولي بأسره ، على استئصال كل الممارسات الناشئة عن النظم المذكورة اعلاه " . وترى رومانيا انه ينبغي لميثاق الامم المتحدة ان يؤكد تأكيدا جازما الحق الاساسي لكل شعب في ان يكون سيد مصيره ، وفي ممارسة سيادته الدائمة على موارده الطبيعية ، وفي استثمار طاقاته المادية والبشرية استثمارا كاملا ، وفي تقرير مصيره بحرية وفقا لمصالحه وتطلعاته .

وان رومانيا ، انطلاقا من سياستها ، لتحترم وتنفذ بالتالي قرارات الامم المتحدة ، بما في ذلك قرار الجمعية العامة ٣٣٨٢ (د — ٣٠) المتصل بالاعمال العالمي لحق الشعوب في تقرير المصير والاسراع في منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، مسهمة بذلك في القضاء الكامل والنهائي على الاستعمار بشكليه القديم والجديد وعلى العنصرية .

فنلنـــدا

[الاصـــل : بالانكـليزية]
[٢٢ حزيران / يونيه ١٩٧٦]

تدرك حكومة فنلندا المسؤوليات الجسام التي تقع على عاتق الامم المتحدة في ميدان انهاء الاستعمار وتدرك بعمق ان الجنوب الافريقي ما زال منطقة توتر تهدد بالخطر الانماء السـليم والمنسجم في افريقيا وكذا في العالم ككل .

وقد كان من بين اكثر الامور اثارة للتحمس ان القضاء على الاستعمار في الجنوب الافريقي قد اكتسب تأييدا واسعا داخل نطاق الامم المتحدة . وتذكر حكومة فنلندا القرارات الاجماعيـة التي اتخذها مجلس الامن في وقت مبكر من هذا العام بشأن مسألة ناميبيا وبشأن مساعدة موزامبيق بغرض تنفيذ الجزاءات الموقعة ضد روديسيا الجنوبية . ولقد اصبح من البيّن ان المجتمع العالمي كله تقريبا يساند حكم الاغلبية والتوافق العنصري في الجنوب الافريقي . وتتمثل المسؤولية المشتركة والملحة للامم المتحدة في ان تجعل نظم الاقلية البيضاء تدرك ان تأمين الانتقال السلمي للسلطة السياسية من الاقلية البيضاء الى شعبي زمبابوى وناميبيا يتطلب قبول تلك الاقليات السـريع والكلّي لمبادئ التوافق العنصري وتقرير المصير والاستقلال .

ومن المعروف جيدا ان فنلندا ، شعبا وحكومة ، تعارض بشدة سياسة الفصل العنصـري التي تمارسها حكومة افريقيا الجنوبية . وترفض فنلندا اى شكل من اشكال التمييز العنصري الـذى يعتبر تحديا للاحساس بالعدالة لدينا ومتناقضا مع مفهوم حقوق الانسان عندنا ، وهو مفهـوم يستند الى المساواة بين جميع الافراد . ولذلك يتعين ان يكون القضاء على الفصل العنصـري في افريقيا الجنوبية احد الاهداف الرئيسية للامم المتحدة طالما استمرت هذه المشكلة .

وتعتبر ادانة الفصل العنصري بصورة اجماعية تقريبا ، وهي الادانة التي ظهرت فـي مناقشات وقرارات هيئات الامم المتحدة ، ذات اهمية حيوية بالنسبة لتنمية ومواصلة شحن الـرأى العام العالمي بالوعي ضد هذه التفرقة العنصرية التي تأخذ طابعا مؤسسيا . ولذا فان مـن الحيوى جدا ان يستمر انتاج معلومات يعوّل عليها في هذا الموضوع ، وذلك للتأثير على المواقف الاساسية . وكانت حكومة فنلندا ، آخذة ذلك في الاعتبار ، اول المتبرعين في عام ١٩٧٥ للصندوق الاستئماني للوحدة المعنية بالفصل العنصري التي انشأها الامين العام . وتنوى فنلندا مواصلـة تبرعاتها لهذا الصندوق .

كذلك تعد الحملة الدولية لمناهضة الفصل العنصري في الرياضة عاملا له تأثير واسع علـى الرأى العام العالمي . فبعض الجهود الدعائية التي تقوم بها حكومة افريقيا الجنوبية لا تتفق مـع المبدأ الاولمبي القاضي بعدم التمييز . وعلى الرغم من ان المنظمات الرياضية في فنلندا هـي

هيئات خاصة ، الا ان الحكومة قد طلبت اليها ان تأخذ في اعتبارها احكام قرار الجمعية العامة ٢٧٧٥ (د — ٢٦) الذي صوتت فنلندا في صالحه . وشكلت لجنة من ممثلي الحكومة والمنظمات الرياضية في فنلندا لمناقشة المسائل المتعلقة بردود الفعل الدولية في ميدان الرياضة . وقد ادى هذا الترتيب الى حالة تناقصت فيها الاتصالات الرياضية بين الفرق الفنلندية والفرق الافريقية الجنوبية المختارة على اساس عنصري فلفت هذا لم يعد لها معه وجود .

وقد ساندت حكومة فنلندا التدابير الانسانية الدولية المتخذة للدفاع عن ضحايا الفصل العنصري . واسهمت فنلندا سنويا في صندوق الامم المتحدة الاستئماني لافريقيا الجنوبية وسوف تواصل القيام بذلك . ويعتبر برنامج الامم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الافريقي شيئا لا غنى عنه بدرجة مساوية اذ يقدم للشعوب المضطهدة في المنطقة بعض الفرص التي تحرم منها بدون ذلك البرنامج . وقد اسهمت فنلندا هذا العام بمبلغ ٧٨ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة لكل من الصندوق الاستئماني والبرنامج التعليمي والتدريبي ، وسوف يستمر تقديم التبرعات . وبالاضافة الى ذلك ، قدمت فنلندا هذا العام تبرعا مقداره ٢٦ ٠٠٠ من دولارات الولايات المتحدة لصندوق الامم المتحدة لناميبيا .

وتدرك حكومة فنلندا ان القمع المؤسسي والانكار المستمر للحقوق الاساسية للاغلبية الساحقة من السكان اللذين تمارسهما حكومة افريقيا الجنوبية قد اديا الى تنظيم حركات تحريرية لضرب التمييز العنصري والظلم . وتبعا لذلك ، قدمت فنلندا ثانية هذا العام ما مقداره ٣٨ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة لاغراض المساعدة الانسانية عن طريق صندوق منظمة الوحدة الافريقية للمساعدة في اغراض الكفاح ضد الاستعمار والفصل العنصري .

وقد اعتبرت فنلندا دائما ناميبيا بمثابة محك خاص للامم المتحدة . ولم تستطع الامم المتحدة حتى الان ممارسة مسؤوليتها المباشرة على هذا الاقليم وتواصل افريقيا الجنوبية احتلالها غير الشرعي له . وقد ادان مجلس الامن مرة اخرى في كانون الثاني / يناير هذا العام ذلك الاحتلال غير الشرعي واعلن ، في جملة امور ، ان من الضروري عقد انتخابات حرة ، تحت اشراف ورقابة الامم المتحدة ، لناميبيا كلها بوصفها كيانا سياسيا واحدا .

وترتبط فنلندا بالشعب الناميبي روابط خاصة منذ امد طويل . وقد دأبت حكومة فنلندا على العمل في المحافل المختلفة للامم المتحدة ، بما في ذلك مجلس الامم المتحدة لناميبيا ومجلس امناء معهد الامم المتحدة لناميبيا ، سعيا الى تحقيق التقدم في قضية الاستقلال للشعب الناميبي . وتقيم حكومة فنلندا تعاونا وثيقا مع المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ، التي تقدم لها فنلندا تأييدا معنويا وماديا عن طريق تقديم المساعدة الانسانية للناميبيين . وفي كانون الثاني / يناير الماضي ، بدأت مجموعة من ٢٢ طالبا ناميبيا دراساتهم في الجامعات الفنلندية .

قبرص

[الاصل : بالانكليزية]
[١٣ تموز / يوليه ١٩٧٦]

قدمت قبرص دائما ، حكومة وشعبا ، مساندتها القومية لكفاح الشعوب والبلدان الواقعة تحت السيطرة الاجنبية من اجل التحرر وتقرير المصير .

وعمدت قبرص دائما ، في المحافل المختلفة في المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والمؤتمرات الدولية ولا سيما في الجمعية العامة للامم المتحدة ، الى اظهار تمسكها بحقوق الشعوب في تقرير المصير ، كما قامت بامانة بإعمال ما يتصل بالموضوع من مبادئ وما تتخذه من مواقف ، وذلك بانتهاج الطرق والتدابير العملية ، مثل تقديم المساعدة المالية للامم المتحدة والبرامج الاخرى الموجهة للشعوب التي تناضل من اجل استقلالها وتقرير مصيرها .

وتود حكومة قبرص ، بمناسبة هذا التقرير ، ان تشير من جديد الى موقفها وجهودها الثابتة من اجل التامين الفعال لحقوق الانسان ، الذي يعد في حد ذاته ركيزة الحرية وتقرير المصير ، ذلك ان قبرص نفسها ضحية للاحتلال الاجنبي اذ يقع ما نسبته ٤٠ في المائة من اراضيها تحت الاحتلال التركي مع ما تمخض ايضا عن ذلك من اقتلاع ما عدده ٢٠٠ ٠٠٠ نسمة من السكان بالقوة ، وهؤلاء قد انداست حقوقهم الانسانية الاولية وتنتهك بافظع الطرق . وبالاضافة الى ذلك ونتيجة لهذا الاحتلال ، فان المنطقة التي احتلتها الدولة الاجنبية من جمهورية قبرص قد استعمرت بواسطة تركيا على حساب حقوق الشعب القبرصي الاصلي ، سواء كان من القبارصة اليونانيين او القبارصة الاتراك .

الكويت

[الاصل : بالانكليزية]
[٣١ ايار/ مايو ١٩٧٦]

ان موقف حكومة دولة الكويت فيما يتعلق بحقوق الشعوب الخاضعة للسيطرة الاستعمارية والاجنبية في تقرير المصير موقف اساسي وثابت . وقد اوضحت دولة الكويت موقفها اكثر من مرة وايدت بحزم مقررات ومبادئ قرار الجمعية العامة ٢٣٨٢ (د — ٣٠) ، الذي يؤكد من جديد حقوق الشعوب الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية والاجنبية في تقرير المصير والحرية والاستقلال .

وفي مناسبات عديدة عارضت حكومة الكويت بحزم وشجبت سياسات الاستعمار بمختلف صورها ، وبذلت كل ما في وسعها ، على الصعد القومية والدولية ، لمساندة جميع المحاولات التي تقوم بها الامم المتحدة بغية القضاء على الاستعمار والاحتلال الاجنبي .

ولم تتردد دولة الكويت مطلقا في تقديم دعمها المعنوي والمادي للشعوب المستعمرة التي تكافح من اجل إعمال حقوقها الكاملة وغير القابلة للتصرف في تقرير المصير والاستقلال.

وتقدم دولة الكويت كذلك مساعدتها للبلدان المستقلة حديثا لعونها على مواجهة آثار ما بعد الاستعمار.

النمسا

[الاصل : بالانكليزية]
[١٣ تموز/يوليه ١٩٧٦]

اشارت حكومة النمسا الى بيانها بشأن هذه المسألة الوارد في تقرير الامين العام الى الجمعية العامة في دورتها الثلاثين (A/10156/Add.1) ، والذي يعكس الموقف الاساسي الذي تتخذه النمسا ازاء مسألة ما للاعمال العالمي لحق الشعوب في تقرير المصير وللاسراع في منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة من اهمية لضمان حقوق الانسان ومراعاتها على الوجه الفعال. وفيما يتعلق بالتدابير الخاصة للمساعدة ، اسهمت النمسا في ١٩٧٦ في صندوق الامم المتحدة الاستئماني لافريقيا الجنوبية بمبلغ ٤١٠٠٠٠ شلن نمساوي ، وفي برنامج الامم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الافريقي بمبلغ ٤١٠٠٠٠ شلن نمساوي ، وفي صندوق الامم المتحدة لناميبيا بمبلغ ١٩٠٠٠٠ شلن نمساوي. وفضلا عن ذلك ، قدمت النمسا منحة دراسية مدتها عام للسيد جوزيف نياندورو من زمبابوي لدراسة اللغة الالمانية وحضور دورة عن الجوانب العملية في الاعمال المصرفية.

اليونان

[الاصل : بالفرنسية]
[٢٥ حزيران/يونيه ١٩٧٦]

ان الحكومة اليونانية ، اذ تدرك ان التمتع بسائر حقوق الانسان يغدو أمرا وهميا دون إعمال حق تقرير المصير ، قد كانت وستظل دائما متمسكة بمبدأ التقيد الدقيق ، الى ابعد حد ، بحق الشعوب في تقرير مصيرها.

وعلى هدى من هذه الروح ، دأبت اليونان على الاسهام ، بتصويتها وابداء آرائها ، في اعتماد هيئات الامم المتحدة المختصة لمختلف القرارات المتعلقة بتطبيق هذا الحق ، كما عمدت دون تأخير الى الاعتراف بالدول الجديدة التي تشكلت من خلال عملية انهاء الاستعمار ، حتى في حالات كان الاعتراف فيها بهذه الدول موضع جدل على الصعيد الدولي. اما على

الصعيد الداخلي ، فالتشريع اليوناني يستهدى بهذا المبدأ نفسه ، ويرمي الى تكييف النظام الداخلي مع المتطلبات الناشئة عن التطبيق الفعلي لهذا المبدأ . واخيرا ، وعلى الصعيد العملي ، يود الممثل الدائم ان يشير الى العدد الكبير من المنح الدراسية التي تقدمها الحكومة اليونانية لطلاب وافدين من اقاليم غير متمتعة بالحكم الذاتي .

ثالثا — الردود الواردة من المنظمات الاقليمية الحكومية

المجلس الاوروبي

[الاصل : بالانكليزية
[٢١ ايار/مايو ١٩٧٦]

لم تتح لدى المجلس الاوروبي فرصة اتخاذ اية تدابير بشأن مسألة الاعمال العالمي لحق الشعوب في تقرير المصير والاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة .

منظمة الدول الامريكية

[الاصل : بالانكليزية]
[١٧ ايار/مايو ١٩٧٦]

نظرا لأن موضوع هذا القرار يشير بصفة اساسية الى بلدان خارج نطاق منظمة الدول الامريكية فليس لدى الامانة العامة ما تقدمه من معلومات في هذا الصدد .

رابعا — الردود الواردة من منظمات غير حكومية

اتحاد المحامين العرب

[الاصل : بالفرنسية]
[١٤ حزيران/يونيه ١٩٧٦]

نعرب عن ارتياحنا اذ نرى مسألة حق الشعوب في تقرير المصير وفي الاستقلال تعرض على الدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة . ونحن على استعداد لاتخاذ اى اجراء قد يساعد على تحقيق الرغبات النبيلة للجمعية العامة .

الحلف التعاوني الدولي

[الاصل : بالانكليزية]
[٢٠ تموز/يوليه ١٩٧٦]

في قرار اتخذته اللجنة المركزية للحلف التعاوني الدولي في ايلول/سبتمبر ١٩٧٥ (٢) ، لاحظت اللجنة بالارتياح الموافقة الاجماعية لمؤتمر الأمن والتعاون في اوروبا على " اعلان المبادئ التي توجه العلاقات فيما بين الدول المشاركة " ، الذى تضمن ، في جملة امور ، مبادئ بشأن الحقوق المتساوية للشعوب وحقها في تقرير المصير .

معهد عموم افريقيا للانماء

[الاصل : بالانكليزية]
[١٦ حزيران/يونيه ١٩٧٦]

ان جمعيتنا ، التي انشغلت في الـ ١٢ سنة الماضية بالتدريب واعمال البحث لأغراض التنمية الريفية في حوالي ٣٢ بلدا افريقيا واقعة جنوب الصحراء ، (سواء البلدان الناطقة بالانكليزية ام الناطقة بالفرنسية) قد اهتمت دائما كذلك بتقديم مساعداتها الى " الاقاليم والشعوب المستعمرة الواقعة تحت السيطرة الاجنبية " .

---

(٢) ارفق مع الرد عدد من القرارات الاخرى ذات الصلة بالموضوع .

ومن ثم ، فقد استقبلنا في الماضي بعض الطلبة من انغولا ، ونترك الباب مفتوحا الآن في جميع انشطتنا للأفراد القادمين من بعض الاقاليم مثل ناميبيا وزمبابوى . ونقيم كذلك اتصالات وثيقة مع منظمة الوحدة الافريقية بقصد القيام في الوقت المناسب باعداد الترتيبات المناسبة لاستقبال موظفين من تلك الاقاليم .

منظمة تضامن الشعوب الافريقية الآسيوية

[الاصل : بالانكليزية]
[٦ تموز / يوليه ١٩٧٦]

عملت منظمة تضامن الشعوب الافريقية الآسيوية دائما الى مساعدة حركات التحرير الدولية معنويا ، وسياسيا ، وماديا ، بوصفها احدى المنظمات غير الحكومية ؛ ولمنظمة التضامن مركز استشارى لدى المجلس الاقتصادى والاجتماعي . لقد عملنا على تعزيز الالتزام بقرارات الامم المتحدة في ميدان حقوق الانسان ، وذلك بتنظيم المؤتمرات وحلقات البحث ، وباصدار المنشورات تأييدا للشعوب التي تعاني من القمع .

وفي الفترة الأخيرة ، قمنا بدعم نضال شعب انغولا وبتنظيم مؤتمر للتضامن الدولي في لواندا وقد قامت منظمة التضامن دائما ، منذ انشائها ، بمساندة شعب فلسطين ، وزمبابوى ، وافريقيا الجنوبية ، وناميبيا بطرق مختلفة ، ولا سيما فيما يتعلق بالدفاع عن حقوق الانسان .

وتتضمن منشوراتنا وجهات نظرنا بالاضافة الى معلومات عن الانشطة التي تقوم بها منظمتنا في دعم الشعوب التي تكافح من اجل حقوقها المشروعة .

وقد استقبلنا في مكاتبنا قادة حركات التحرير القومية وقمنا بارسال وفود الى المؤتمرات الدولية لتأييد حقوق شعوب ناميبيا ، وزمبابوى ، وافريقيا الجنوبية .

منظمة المدن الشقيقة

[الاصل : بالفرنسية]

ان هذا القرار ، الذى تم التصويت عليه في ١٠ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٥ ، لا يكاد يتيح الفرصة للحكم عليه قبل مضي ستة اشهر على اتخاذه . واننا ، بثباتنا ، وبأنشطتنا المتصلة في كامل برنامجنا للتعاون بين المجتمعات ، انما نعمل من اجل حق الشعوب في تقرير المصير والاستقلال واحترام حقوق الانسان وضمانها الفعلي .

وان لدينا رغبة قوية في معرفة ما حققته الامم المتحدة في هذا المجال الخاص الذى يستهدفه القرار . وان هذا التبادل للمعلومات لهو امر ضرورى لزيادة تنسيق اعمالنا .

واخيرا ، نسألكم بالحاح عن المساهمة التي يمكن للأمم المتحدة تقديمها مساندة لجهودنا ، بغية تحقيق اهدافها السامية بوسيلة مباشرة وفعالة واقتصادية ، وهي المنظمات المتخصصة غير الحكومية .

هيئة العفو الدولية

[الاصل : بالانكليزية]
[٢٨ حزيران / يونيه ١٩٧٦]

روديسيا الجنوبية

انعكس قلق هيئة العفو الدولية (آمنيستي انترناشنال) بشأن الازمة السياسية المتدهورة في روديسيا الجنوبية ، وما يترتب عليها من آثار على حقوق الانسان ، في شكل حملتين شاركت فيهما مجموعات العفو الدولية خلال السنة والقيام ، في آذار / مارس ١٩٧٦ ، بنشر تقرير هيئة العفو الدولية بشأن روديسيا / زمبابوى . وفي ١١ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥ — الذى يوافق الذكرى العاشرة لاعلان الاستقلال من جانب واحد — دعت مجموعات العفو الدولية نظام الجبهة الروديسية الى القيام بمناسبة هذه الذكرى بمنح عفو عام لجميع السجناء السياسيين . وفي رسالة الى السيد / سميث ، ذكر السيد مارتن اينالز ، الامين العام لهيئة العفو الدولية ان منح مثل هذا العفو سوف ينظر اليه باعتباره علامة على رغبة نظام الحكم في تحقيق تسوية عادلة ومنصفة للقضية الدستورية . وللأسف ، لم يمنح مثل هذا العفو واستمر عدد المعتقلين او المسجونين لأسباب سياسية يتزايد منذ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥ .

وقامت مجموعات العفو الدولية باجراء اتصالات جديدة مع نظام سميث في نيسان / ابريل ١٩٧٦ ، وتعلق الأمر هذه المرة بتطبيق عقوبة الاعدام في روديسيا . وبعد ان ذكرت النظام بأن جميع حالات الاعدام قد تمت سرا منذ نيسان / ابريل ١٩٧٥ ، نادت مجموعات العفو الدولية بوضع حد فورى لتطبيق عقوبة الاعدام في روديسيا واجراء تنقيح كامل للتشريع الذى تفرض بموجبه تلك العقوبة . وفي رسالة الى الحكومة البريطانية ، التي تحتفظ نظريا بالمسؤولية القانونية عن روديسيا ، بضرورة توجيه مشورة للملكة اليزابيث الثانية تقضي بأن تمنح هي من جانبها سحب جميع احكام الاعدام الصادرة ضد المسجونين في روديسيا .

وقد كان تطبيق حكم الاعدام ، الذى يسرى بالنسبة لمجموعة واسعة من الجرائم السياسية بالاضافة الى جرائم جنائية معينة ، احد جوانب العالة في روديسيا التي انتقدتها هيئة العفو الدولية في تقريرها . وقد اعرب هذا التقرير كذلك عن القلق ازاء عقد محاكمات سياسية ومحاكم سرية

لاعادة النظر في حالات الاعتقال وادان الاستخدام المتواصل للتعذيب ورفض الحكومة اجراء تحقيق فيما يشتكي منه من فظائع ترتكبها قوات الامن الروديسية . ومع الاشارة الى قيام نظام سميث باجراء اعتقالات دون محاكمة واتخاذ تدابير تقييدية اخرى لقمع المعارضة السياسية الافريقية ، ذكر التقرير ان عدد المعتقلين السياسيين الذين لم توجه تهم اليهم قد تضاعف اثناء ١٩٧٥ فأصبح اكثر من ٧٠٠ .

واسترعى التقرير الانتباه كذلك الى التوطين الاجباري لأعداد كبيرة من الافارقة الريفيين فيما يسمى بـ " القرى المحمية " كجزء من سياسة حكومة سميث لمقاومة العصيان . ويعيش سكان " القرى المحمية " ، الذين يبلغ عددهم اكثر من ١٠٠٠٠٠٠ حسب التقارير الواردة ، في ظل ظروف منع التجول في مخيمات تحيطها الاسوار والتحصينات ويسمونها هم انفسهم بـ " الاقفاص " . وقد قدمت هيئة العفو الدولية مساعدات الاغاثة لمن يعيشون في " القرى المحمية " حيث تبلغ الاحوال الصحية واحوال الصحة الوقائية ، حسب التقارير الواردة ، حدا غير مرض . وتعد هيئة العفو الدولية كذلك مخططا يقضي بأن يطلب الى مجموعات العفو الدولية ان " تتبنى " اوطانا " قبلية " مستقلة معينة توجد بها " قرى محمية " .

وفي الوقت الحالي ، تقوم بعض مجموعات العفو الدولية الموجودة في مختلف انحاء العالم بـ " تبني " اكثر من ٣٠٠ معتقل سياسي على اساس فردي . وتقوم المجموعات بشن حملات لاطلاق سراح جميع المعتقلين ، وتحاول تزويد اولئك المعتقلين واسرهم بالمساعدة المالية والمادية التي يحتاجون اليها . وفي السنة الماضية ، ارسلت مجموعات العفو الى المسجونين في روديسيا ما يربو مقداره الكلي على ١٥٠٠٠ جنيه استرليني . وبالاضافة الى ذلك ، قدمت هيئة العفو الدولية مبلغا آخر مقداره ١٠٠٠٠ جنيه استرليني لأغراض الاغاثة والتأهيل والمساعدة القانونية في روديسيا الجنوبية .

ومرفق مع هذا نسخ من البيانات الصحفية لهيئة العفو الدولية ، ووثائق الايجاز والتقرير بشأن روديسيا / زمبابوى (١) .

ناميبيا

حدث عقب اغتيال الزعيم فيليمون ايليفاس في آب/اغسطس ١٩٧٥ ان تبنت هيئة العفو الدولية قضايا ستة اشخاص اتهموا بموجب قانون الارهاب فيما يتعلق بقتله . وبدأت محاكمتهم في سواكوبموند في شباط/فبراير ١٩٧٦ . وتولت هيئة العفو الدولية ايضا "تبني" عدة مناصرين آخرين للمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) والمؤتمر الوطني لناميبيا وكانوا قد اعتقلوا بموجب البند ٦ من قانون الارهاب .

---

(١) توجد هذه الوثائق لدى الامانة العامة ويمكن الاطلاع عليها عند الطلب .

وفي آذار/مارس ١٩٧٦ ، قام الدكتور اوتو تريفتيرار ، استاذ القانون الجنائي الدولي بجامعة جيسين في جمهورية المانيا الفيدرالية بزيارة ناميبيا باسم هيئة العفو الدولية كي يراقب مداولات محاكمة سواكوبموند . وقام البروفيسور تريفتيرار ايضا بمناقشة حالة باقي المعتقلين مع مختلف القادة السياسيين في ناميبيا .

وفي ١٢ ايار/مايو ، عقب اصدار حكم الاعدام على هندريك شيكوفو و ارون موشيمبا ، وهما من بين المتهمين في محاكمة سواكوبموند ، ارسلت هيئة العفو الدولية برقية الى رئيس وزراء افريقيا الجنوبية جون فورستر تحثه فيها على استعمال الرأفة . وابرقت الهيئة كذلك الى الامين العام للأمم المتحدة ، كورت فالدهايم ، ومفوض الامم المتحدة لناميبيا ، شون ماك برايد ، طالبة اليهما ان يتدخلا فورا لدى حكومة افريقيا الجنوبية للحيلولة دون تنفيذ احكام الاعدام . ومرفق مع هذا بيان صحفي صدر عن الهيئة في ١٢ ايار/مايو .

ونرفق مع هذا ايضا نسخة من " قائمة بأسماء السجناء السياسيين الناميبيين " اعدتها هيئة العفو الدولية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٥ ووضعتها في متناول المشتركين في المؤتمر الدولي المعقود في دالكار بشأن ناميبيا وحقوق الانسان . وقد حضر هذا المؤتمر ، الذي نظمه المعهد الدولي لحقوق الانسان ، هانز اهرين ستراللي ، وكيل الامين العام لهيئة العفو الدولية .

افريقيا الجنوبية

اهتمت هيئة العفو الدولية ، خلال السنة الماضية ، وبصورة رئيسية ، بالافراد الذين اودعوا السجون ، او وقع حظر على انشطتهم او تم " نفيهم " بسبب معارضتهم لسياسات الفصل العنصري التي تتبعها حكومة فورستر . وفي الوقت الحالي ، يجرى " تبني " اكثر من ١٥٠ فردا في افريقيا الجنوبية من قبل مجموعات العفو الدولية . وقدمت هيئة العفو الدولية كذلك مساعدة لعدد من السجناء السابقين واللاجئين السياسيين .

وعلى الرغم من ان الهيئة قد واصلت خلال العام اعمالها بشأن الاشخاص المحظورة انشطتهم والمنفيين ، الا ان قانون الارهاب كان يمثل بؤرة انشطتنا . ومنذ ايلول/سبتمبر ١٩٧٤ ، اعتقل اكثر من ٢٥٠ شخصا دون اية تهم، وذلك لفترات كبيرة في افريقيا الجنوبية . ومن بين هؤلاء الاشخاص اعضاء في منظمات تؤيد حركة " الوعي الاسود " بالاضافة الى عدد من السجناء السياسيين السابقين ، والنقابيين ، والطلبة البيض الراديكاليين . وقد حاولت هيئة العفو الدولية جمع الوثائق فيما يتعلق بكافة حالات الاعتقال ومساعدة محامي المعتقلين . واهتمت المنظمة كذلك اهتماما كبيرا بسلسلة المحاكمات السياسية الرئيسية التي حدثت منذ اوائل ١٩٧٥ . وفي شباط/فبراير ١٩٧٦ ، ارسلت هيئة العفو الدولية تشارلز ت . دنكان ، عميد كلية الحقوق في جامعة هوارد بواشنطن الى بريتوريا لمراقبة ما يجرى من مداولات في محاكمة تسعة قادة من " المنظمة الطلابية الجنوبية الافريقية "و"مؤتمر الشعوب السوداء" . وكان العميد دنكان حاضرا في المحكمة اثناء مناقشة طلب تقدم به الدفاع لالغاء التهم الموجهة بموجب قانون الارهاب ضد المدعى عليهم . ولم ينجح ذلك الطلب ولا زالت المحاكمة ،

التي بدأت في نيسان/ابريل ١٩٧٥ ، جارية حتى يومنا هذا . وقد تبنت الهيئة كذلك قضايا عدد من الاشخاص الذين اتهموا بموجب قانوني الارهاب وقمع الشيوعية ، ومن بينهم رايموند سات[illegible] ، وايريك مولوبي ، وبرنارد بلوم ، وسبعة من اعضاء " منظمة الشباب القومية " الذين انتهت محاكمتهم في ايار/مايو ١٩٧٦ .

وخلال السنة ، قدمت الهيئة مساعدات الاغاثة والتأهيل بما تزيد قيمته على ١٠٠٠٠ جنيه استرليني للمسجونين بسبب موقفهم الوجداني ، والمسجونين السابقين للسبب نفسه ، ومعاليهم في افريقيا الجنوبية .

وفي ايار/مايو ١٩٧٦ ، حضر مندوب عن هيئة العفو الدولية الحلقة الدراسية التي نظمتها اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري وعقدت في هافانا بكوبا . وقدمت الى المشاركين في تلك الحلقة وثائق مختلفة من وثائق الهيئة تتعلق بانتهاكات حقوق الانسان في الجنوب الافريقي . وفي الوقت الحالي ، تتولى الهيئة كذلك اعداد ادلة فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الانسان سيجري تقديمها الى فريق الخبراء المخصص العامل التابع للأمم المتحدة ، كما تعد معلومات سوف تعرض على المشاركين " في حلقة البحث المعنية بحالة السجناء السياسيين في الجنوب الافريقي " التي تعقدها المنظمات غير الحكومية في جنيف خلال تموز/يوليه .

وتهدف هيئة العفو الدولية الى خلق رأي دولي اكبر بحالة حقوق الانسان في الجنوب الافريقي عن طريق مثل هذه المؤتمرات والحلقات الدراسية ، وكذلك بنشر ما يتعلق بالموضوع من معلومات اما في شكل تقارير مثل الـ " تقرير بشأن روديسيا / زمبابوي " ، او في ابحاث اساسية عامة ، وبيانات صحفية ، وبواسطة رسالة الانباء التي تصدر عن هذه الهيئة .

— — — — —